

مشوف

أحمد عثمان

إنكم تدقون الجرس في المكان الخطأ

وقفت حرب صعدة أو تكاد وهي بنظر العرافين «هدنة» مدتها القصوى إلى ما بعد الانتخابات والتجربة برهان؟! فالسلطة بحاجة ماسة إلى هدوء يساعدها على الهروب من الإصلاحات السياسية خاصة تلك التي قد تفتح الباب ولو شوية على «التبادل السلمي للسلطة» وهو أمر دونه ضرب المضروب وطن المطحون وعصد المعصود وشفت البحر وتحويله إلى «يابسة» وتحويل اليابسة إلى بحر مالح وصدوقي هذا التبادل بين البحر والبر أقرب من تحقيق «التبادل السلمي للسلطة» عن طريق التسول السياسي؟! و «ما يجي بلاش إلا العمى والطرش»؟! ستقف الحرب وسيكون أمام السلطة الكثير مما تفعله وفي المقدمة محاولة احتواء «الحراك الجنوبي» على طريقة «جاء يحلها عماها» وهذه المرة سيخضع عينها إلى الأرض؟! ولن تصلي السلطة على النبي؟! إلا بعد أن تحرب مألطة وتتكرس مدرة السلطة؟! أعمال أخرى ستقوم بها السلطة في هذه الفترة منها الانتقال من مرحلة «الطرطرة...» إلى مرحلة «الصعلكة...» و «صراصير السياسة»؟! ومن أهم هذه الأعمال زيادة الجرع على الشعب الطيب حبة، حبة على طريق «أكل العنب عند العاشقين» حبة، حبة ومائة ريال يتبعها مائة وستم رفع الدعم عن المشتقات النفطية دون أي إصلاحات وهو ما سيفتح الأبواب أمام الفساد ليكمل المنسوار براحتة وقد يصل الدولار إلى ألف ريال وربما مائة ألف ريال وهذا ليس بعيدا ما لم يؤخذ على يد «السفاهة» وإيقاف هذا التدهور ومصير الدول الفاشلة أمامنا شاهد والجميع يعرف أن بلادنا تقف فوق «الفشل» ولا يفصلها عنه سوى «صغيرة» من هذا أو ذاك؟! «الدية الغاز» ستكون رمز المرحلة للسلطة فهي اليوم تغيب وتخفي ولا يصل لها المواطن إلا بظلوع الروح وبخوض معركة حقيقية ومنهكة وعندما ينهك هذا المواطن دون صراخ ستظهر «دية الغاز» المحروس بأسعار مرتفعة.. لأن السلطة ستعرف أن الشعب الذي لا يصرخ عند اختفاء «الغاز الضروري» لن يصرخ عند ارتفاع السعر؟! ولو أن الناس خرجت كلها تدق اللعينة دبة الغاز «الفارغة» احتجاجا لوفروا على أنفسهم ووطنهم كثيرا من المعاناة والخسائر؟! وأرسلوا رسالة مفادها بأن الشعب لن يسكت وقد أصبح أكثر ثقة بنفسه ويدرك قوته وصوته الجماعي، وعندما سنتغير نظرة السلطة نحو احترام المواطن.

والذي سيدعو وقد تعلم زئير الأسود؟! وزئير الشعوب أقوى وأضوى لكن الشعب ينتظر «المقدمي» ومن يأتي ليدق له جرس الزئير وبداية النشيد؟! وهذا هو دور المعارضة وللأسف ما زالت المعارضة تدق «الجرس» جرس الحوار الوطني أمام قصر الرئاسة وهذا دق في المكان الخطأ فالجرس يدق يا سادة في باب اليمن وميدان التحرير وسوق الملح وقاع العمال!؟

كشف عن خلافات داخل قيادات السلطة المحلية من جهة وعن تباين في الإجابات بين المسؤولين الأمنيين ووزير الداخلية من جهة ثانية

تقرير برلماني خاص بإعادة النظر في قيادة محافظة لحج



المناطة بها، كما أوصى التقرير وبصورة عاجلة بإجراء عملية تقييم شاملة لأداء قيادات المحافظة والأجهزة الأمنية والإدارية ليس في المحافظة فحسب ولكن أيضا على مستوى مديرياتها أيضا. وأوصت اللجنة البرلمانية الحكومة بضرورة التعامل بجديّة وفاعلية مع كل المطالب المشروعة والقانونية المرتبطة بحياة المواطنين، وأكدت على أن تضطلع الحكومة بمسئوليتها تجاه المتورطين في قضايا الفساد في لحج.

نيابة الأموال العامة أزمّت الحكومة موافاة المجلس بتقرير يبين ما تم تنفيذه من هذه التوصيات التي أقرت في ضوء تقارير اللجان البرلمانية الخاصة بنقص الحقائق بمحافظه لحج والتزمت بها خلال شهر.

ثبت بما لا يدع مجالاً للتبرير أن محافظ لحج وفريقه من التنفيذيين غير مؤهلين للقيام بأعمالهم وبالتالي فإن الضرورة تقتضي استبدالهم بأخرين عند مستوى المسؤولية الوطنية، فالرجل الذي لم يجد حيلة للإجابة على أسئلة النواب بخصوص دور الدولة في ملاحقة الجناة استرسل فارحا في الإجابة على سؤال: هل للحراك علاقة ببعض الأحزاب؟ وكانت إجابته على نحو يفصح عن شخصيته الضعيفة ويعبر عن لسان حال المحافظ الرخو: للحراك علاقة ببعض الأحزاب إلا أنه لم يعد يوجد للمشارك قواعد بالمحافظة كون الحراك قد سيطر عليها، وهذه الإجابة من المسؤول الأول في لحج تعبر عن حالة الوضع العام في المحافظة وتؤكد على أن الدولة لم يعد هناك شيء تحت أيديها..

هذا التقرير البرلماني الخطير لن يحل المشكلة، ولن تنتهي المشكلة بتغيير محافظ لحج أو من يتوهمه هناك، ولكن حل المشكلة يكمن بدرجة أساسية بالاعتراف بها ابتداء.. وأيضا ليس هذا هو التقرير الوحيد ولا الأخير الذي أنجزه البرلمان عن الحوادث الأمنية المتعاقبة في لحج، فقد سبقته عدة تقارير لم تناقش أصلا بعضها مهمة، وبعضها يتوقف على نوعية الأشخاص الذين تتشكل منهم كل لجنة.. ففي تقرير سابق عن حادثة منصة الحبيبين قبل 3 سنوات اقترحت اللجنة جملة من المعالجات المركزة وضمنته عددا من التوصيات غير أنه ظل مكسدا كغيره في أراج هينة رئاسة البرلمان.

واستنتجت اللجنة البرلمانية التي كلفت بالتحقيق في الحوادث الأمنية بمحافظه لحج، بأن لا وجود للدولة في لحج ولا أثر.. وبأن المحافظة تشهد حالة إنفلات أمني في معظم مديرياتها ومن أسبابه قتل عدد من الأبرياء ونهب وحرق ممتلكات عامة وخاصة وتكرار قطع الطريق العام التي تربط لحج بالضالع... الخ.

الملاحظة الأخطر التي عادت بها اللجنة بأنه يتم تعيين عدد كبير من الوكلاء والوكلاء المساعدين بالمحافظة دون تحديد مهامهم الأمر الذي أدى إلى التداخل في الاختصاصات والتأثير سلبا على الأداء الإداري بالمحافظة، وهذه هي القصة الحاصلة في كل المحافظات.. حيث لا توجد عناصر قيادية كفئة ولا اختصاصات إدارية محددة ولا رقابة.. ولذلك فقد تبين للجنة خلال لقاءاتها وجود تباينات واختلافات داخل صفوف قيادة المحافظة المحلية والتنفيذية انعكس سلبا على الوضع الأمني والإداري في عموم مديريات المحافظة، ومن خلال هذه الملاحظة، بالذات تتلخص المشكلة الرئيسية التي أوجدت حالة الحراك وأنتجت القضية الجنوبية.

على مدار اليوم هناك مشاكل في المحافظات الجنوبية وفي مختلف مديريات لحج، ولكن الذي رآه اللجنة الخاصة وتأكدت منه هو انعدام المعالجات الصحيحة، ولشأن وجدت فإنها غير مدروسة وتتم على نحو فردي وبالتالي لا تساعد على حل المشاكل بل أدت إلى تآزيم الوضع وخلق حالة من التذمر وعدم الرضا في أوساط المواطنين، هكذا جاء في التقرير.

حالة الانفلات الأمني والإداري في لحج وحالة التباين والاختلاف بين المسؤولين في السلطة المحلية هناك، لا تقتصر عليهم هناك فقط، وإنما وجدت اللجنة حالة من عدم الانسجام بين المسؤولين الأمنيين في المحافظة وبين وزير الداخلية نفسه. فبينما تشكو اللجنة الأمنية في المحافظة ومدراء أمن المديريات من النقص الحاد في الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات الأمنية المطلوبة، يؤكد وزير الداخلية توفر هذه الأشياء لديهم وبصورة كافية. وعلى ضوء ما توصلت إليه اللجنة في تقريرها، فقد أوصت بإعادة النظر في القيادات التي ثبت فشلها أو تقصيرها في أداء المهام

تشهد محافظة لحج انفلاتا أمنيا واسع النطاق في أغلب مديرياتها، هكذا يقول تقرير برلماني حديث لم يناقش بعد، وتبدو لحج وهي المحافظة الأهم في التاريخ السياسي النضالي للمحافظات الجنوبية مستباحة للفوضى وبلا إدارة رشيدة فقد شهدت هذه المحافظة في الفترة الأخيرة اختلالات رهيبه على مختلف الإدارات.. ففي المجال الأمني تحديدا لا يلوح في الأفق أي بوادر انفراج فقد اعترف المسؤولون الأمنيون في المحافظة للجنة البرلمانية الخاصة بالكلفة بالتحقيق في الحوادث الأمنية الأخيرة التي حصلت هناك، اعترفوا بأنهم غير قادرين حتى على حماية الخط العام في الوقت الحالي.

علي حسين

ويضا يبدو أن هناك تضخيما لقصة الحماية المسلحة التي تحيط بالمتهم.. وإلا فلماذا لم يتم قطع راتبه العسكري الذي يتقاضاه من وزارة الدفاع شهريا إضافة إلى علاوات ومكافآت لم ينكر المسؤولون في لحج استلامه لها كضابط يتبع وزارة الدفاع..

أحد أعضاء اللجنة وجه سؤالاً إلى كل المختصين الأمنيين في لحج بدء من مدير أمن المحافظة ونائب قائد الأمن المركزي وقائد فرع النجدة ورئيس شعبة الاستخبارات، فحواء: «ما صحة القول بأن راتب المدعو علي سيف العبدلي لا يزال مستمرا وأضيف فوق راتبه مؤخرا مبلغ وقدره ستون ألف ريال؟ فكانت إجابة هؤلاء المسؤولين الأمنيون الأربعة بأن هناك 320 ضابطا ممن أعيدوا إلى الخدمة يعملون حاليا في صفوف ما يسمى بالحراك الجنوبي وتم رفع كشف بأسمائهم إلى الجهات المعنية ولا زالت مرتباتهم تصرف ولم تتخذ أي إجراءات بحقهم.. ومن هذه الإجابة المختصرة تتضح أشياء كثيرة أهمها كيف يفكر هؤلاء المسؤولون وكيف يدبرون الأزمة هناك؟.

فهم أولا لا يفرقون بين مطالب سلمية يطرحها الحراك وبين حوادث جنائية وجرائم يرتكبها أشخاص بصورة مباشرة.. يفيد المسؤولون أنهم رفعوا كشفا إلى قياداتهم في صنعاء بهؤلاء المنخرطين في الحراك والذين تم تسوية أوضاعهم وهم بهذه الحالة لم يبينوا ما هي تهمهم، ثم إنهم لم يرفعوا باسم المتهم علي سيف العبدلي ولم تتخذ ضده أي إجراءات لا من قبل قيادة وزارة الدفاع ولا من قبل المسؤولين الأمنيين في لحج، وبالتالي فهم لا يفرقون بين شخص وآخر.

على مدار الجلسات البرلمانية الفائتة أمضى النواب: الدكتور عيروس النقيب، وأحمد حاشد سيف، وعبد الجليل جازم، يطالبون الحكومة والوزراء المختصين بإلقاء القبض على قاتل بائع الحلويات وتوقيف مرتباته ومستحقته، غير أن مثل ذلك الطرح لم يكن يرق لرئيس مجلس النواب الذي كان لا يتأخر عن فصل المايكروفون عن كل من يتطرق إلى هذه القضية.. لقد ثبت فعلا أن المتهم بقتل بائع الحلويات في حبل جبر ضابط في وزارة الدفاع ثم أنه لا يزال يتقاضى مرتباته ويتسلم العلاوات.

وفي معرض إجاباته على أسئلة أعضاء اللجنة البرلمانية المشكلة، أفاد العميد صالح حسين عفيف المعلي مدير عام أمن المحافظة: «بأن محافظة لحج تعاني من مشاكل العناصر الخارجة عن القانون»، ثم استرسل المسؤول الأمني شارحا للجنة قصص الحوادث الأمنية الرهيبة التي حصلت، لكن اللجنة عجزت أن تحصل منه أو من غيره من المسؤولين في السلطة المحلية هناك، على تصريح يفيد بأن الأجهزة الأمنية قامت بواجبها في ضبط هؤلاء.. وهنا لا يقع اللوم على رجال الأمن بدرجة أساسية، وإنما على قيادة السلطة المحلية والقادة الأمنيين، الذين لم يتحملوا مسؤولياتهم في إلقاء القبض على القتلة وحماية المواطنين، وحتى لم يخططوا لذلك بشكل سليم.

فمثلا في حادثة مقتل المواطن ياسين القباطي العام الماضي، فإن المسؤولين الأمنيين اعترفوا بأن المتهم علي سيف لا زال طالقا.. واكتفوا بـ «رصد تحركاته مع مجموعة تقدر بـ 20 شخصا مدججين بالأسلحة والقنابل ويتنقلون في جبال ردفان الوعرة وإذا كان الوصول إليه صعبا بسبب وعورة الجبال، فإن السؤال الذي يقتضي أن يحاسب المسؤولين عليه في قيادة المحافظة هو: لماذا لم يتم القبض عليه بعد أن عاد إلى المدينة مؤخرا؟.

يقول مدير الأمن في إجابة على اللجنة بشأن المتهم بقاتل بائع الحلويات: بأنه فعلا عاد من الجبال وأنه يدخل سوق «حبل جبر».. ومن خلال المتابعة لتحركات المتهم ومرافقيه فقد أرسلت طقمين إضافة إلى طقمين آخرين مرابطين في ذات المديرية لإلقاء القبض عليه، لكن وأثناء محاولة القبض عليه تجمع عدد من المسلحين في السوق واعترضوا الأمن وكاد أن يحدث اشتباك إلا أن عناصر الأمن انسحبوا إلى إدارة أمن المديرية وتم محاصرة الإدارة إلى اليوم الثاني، حيث تدخلت بعض الشخصيات وانسحبت المجاميع المسلحة المحاصرة للإدارة.. لا يظهر أن هذه الإجابة كانت موفقة، حيث تبقى المسؤولية القانونية والدستورية معلقة في علق الدولة التي لم تستطع أن تقوم بواجبها في حماية الناس وإلقاء القبض على المتهمين، حيث ولم يتخذ المسؤولون هناك أي إجراءات وتدابير جديدة لملاحقة المتهمين،

بلاغ الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح بشأن تدهور الحقوق والحريات

الإشراق وحرياته والمقارعة للفساد والاستبداد وتؤكد رفضها وإدانتها لتوظيف القضاء للنيل من الناشطين السياسيين والحقوقيين وتعتبره عدوانا على القضاء قبل أن يكون عدوانا عليهم. وتدعو جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية والاجتماعية وقادة الرأي وسائر المهتمين بالعمل العام داخل الوطن وخارجه لإدانة هذا السلوك الخطي وبذل كل ما في وسعهم للتصدي لتلك الممارسات ومواجهتها بكل الوسائل المشروعة والمتاحة. والله الموفق

الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح صنعاء؛ 2010/2/15م.

الشرعية الدستورية والقانونية كما يعني انتقامية الإجراءات وانتفاء شرعيته وعدم سلامة هدفه وغايته. ما تعرض له محمد المقالح عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني من خطف وإخفاء قسري وتعذيب جسدي نفسي لعدة أشهر بالمخافة للدستور والقانون ثم إحالته للمحاكمة بدلا من محاكمة مختطفه ومعذبيه. التهاون في قضايا الاعتداء على الصحفيين الأمر الذي شجع عصابات الإجرام على التماهي في غيها حتى وصل إلى حد القتل بدم بارد حيث كان آخر ضحاياها الأخ محمد الربوعي مراسل صحيفة القاهرة الصادرة عن فرع الإصلاح بمحافظة حجة. ولذلك كله فإن الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ترى أن هذه التصرفات والممارسات في حقيقة أمرها محاولة يائسة لإسكات وإخضاع الأصوات المناهضة والمدافعة عن حقوق

وقفت الأمانة العامة بالتجمع اليمني للإصلاح في اجتماعها الدوري يوم الاثنين الموافق 2010/2/15م أمام التدهور المريع والمتسارع لأوضاع حقوق الإنسان وحرياته في بلادنا الحبيبة في الفترة الأخيرة والاجترار الظاهر للسلطة وحزبها على انتهاكها واستهدافها للرموز الوطنية والسياسية المعروفة بالتصدي لتلك الانتهاكات التي وصلت ذروتها بالاعتداء على قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومقراتها وهو ما بدأ وضاحا من خلال:

- إحالة محمد ناجي علاو عضو مجلس شوري إصلاح رئيس الدائرة القانونية والحقوق والحريات بالأمانة العامة إلى النيابة العامة بتهمة الإساءة للقضاء من قبل محكمة استئنافية (محكمة الصحافة) وهو المعروف منذ أمد بموقفه الراض والقوي والمعلن من وجودها كون هذا الوجود يتصادم مع